لعدم وجود الرقابة ولرخص أسعارها

السيارات الإيرانية والصينية الرديئة تثقل على الشوارع

□ بغداد/ مشرق الاسدي

سيارات لاتحتوي على ابسط شروط المتانة

عد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار قصي العباد ظاهرة استيراد وانتشار السيارات الإيرانية والصينية غير المطابقة للمواصفات العالمية والتي لا تحتوي على ابسط شروط المتانة، لعدم وجود رقابة عليها، مبينا أن هذه الأنواع باتت منتشرة بشكل كبير لزهد أسعارها .

وقال العبادي إن "السيارات الصينية والإيرانية منتشرة بشكل كبير في الشارع العراقي لسببين، الأول: عدم وجود آلية رقابية عليها، والثاني: زهد أسعارها"، مضيفا أن لجنته تحدثت مع وزارة التجارة في وقت سابق بهذا الخصوص وتم الاتفاق على منع استيراد هذه الأنواع الرديئة من السيارات، لكن حتى الآن لم يتم اتخاذ أي خطوة على ارض الواقع.

وتابع العبادي في حديث خصّ به "المدى": أن "الآلية الوحيدة التي اتخذتها الحكومة بخصوص استيراد السيارات هي استبدال سيارة قديمة بأخرى جديدة"، مبينا أن "هذه الآلية غير معمول بها في إقليم كردستان الذي يمنح أرقام السيارات لقاء مبالغ مالية"، معتقدا أن استيراد المواطن لأي نوع من السيارات هو "حق شخصي".

وشدد العبادي على ضرورة وضع آلية مناسبة لاستيراد السيارات تأخذ بنظر الاعتبار تخطيط المدن والزيادة الحاصلة في عدد السيارات خصوصا بعد عام ٢٠٠٣، داعيا في الوقت ذاته القطاع الخاص والتجار إلى الاتفاق مع شركات عالمية معروفة لأخذ وكالة منها وفتح فروع لها في عموم البلاد. وفي حديثه عن الشركات "الوهمية" التي تبيع المواطنين سيارات بآلية القسط الشهري، خصوصا بعد تزايد حالات سرقة أموال المواطنين عن طريق هذه الشركات، قال العبادي أن "الشركات في عموم البلاد يجب أن تكون مسجلة عند مسجل الشركات في وزارة التجارة، ويمكن عن طريق هذه الدائرة السيطرة على الشركات"، مضيفا "نحن لا نستطيع مراقبة هذه الشركات التي تقوم بعمليات النصب على المواطن، لكن متى ما وجدت حالة سرقة، فيمكن للمواطن التوجه إلى القضاء لتتم محاسبة هذه الشركات وأصحابها".

من جهته، أوضح الخبير الاقتصادي ماجد الصوري بان احد أسباب تدهور الاقتصاد العراقي بشكل عام هو وجود "مافيات" مرتبطة بشخصيات سياسية تسعى لتحقيق أرباحها بأسرع وقت ممكن، مبينا أن الاقتصاد في البلاد يحتاج إلى عملية تنظيم اقتصادي.

وقال الصوري أن "هنالك مافيات تجارية مرتبطة بشخصيات سياسية تستغل كل ما موجود للحصول على أرباحها بأسرع وقت ممكن"، مشيرا إلى أن "اقتصاد البلد يحتاج إلى عملية تنظيم".

وأضاف الصوري في تصريح خاص بـ"المدى": أن "عدم وضوح الرؤيا الاقتصادية بشكل عام والفوضى أدى إلى ظهور بعض المظاهر غير الطبيعية في عملية التجارة والعملية الاقتصادية بشكل عام منها استيراد السيارات غير المنظم"، مشيرا إلى أن "الحصار الاقتصادي وانقطاع العراق عن العالم لفترة طويلة جدا تسبب بزيادة احتياجات المواطنين في مختلف الاتجاهات، لذلك كان هناك هجوم كبير على السلع الأجنبية الداخلة للبلاد، وللأسف الشديد ونتيجة لضعف المستوى المعيشي للمواطن ولضعف ثقافة التجارة وعدم تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية، تم الاتجاه نحو السلع الرديئة التي ملأت السوق العراقي"، مبينا أن "جشع التجار أيضا للوصول إلى أعلى الأرباح في اقصر الأوقات، أسهم بشكل كبير في تدهور السوق". وزاد الصوري بالقول أنه "لحد الآن لم يتم تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية، ويجب إعطاؤه جميع الصلاحيات ليسيطر على السلع التي تدخل الى البلاد خصوصا وان البلد يستورد أكثر من ٨٥٪ من احتياجاته، سواء بالنسبة للسلع المعمرة أو السلع الاستهلاكية"، مضيفا أن "الحكومة تستورد مواد خدمية أو استهلاكية بمواصفات غير جيدة فكيف بالقطاع الخاص؟"، متابعا أنه "نسمع عبر تصريحات المسؤولين بان الحكومة ووزارة التجارة أصبحت بؤرة لاستيراد المواد غير المطابقة للمواصفات العالمية والعراقية على اقل تقدير"، مشيرا إلى أن "القطاع العام يعاني من غياب المواصفات والمقاييس التي أدت الى تدهور النوعية المستوردة لمختلف السلع بما فيها السيارات". هذا وأوضح الصوري بأن "مليون ونصف سيارة دخلت إلى البلاد بعد عام ٢٠٠٣، وان جميعها من الموديلات القديمة وملأت الشارع العراقي، وهذا يدلل عدم وجود ثقافة استيرادية بالنسبة للمواطن والتاجر"، مؤكدا أن "التجار بشكل عام القطاع العام والخاص، يستغلون الفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي لتمرير الكثير من السلع غير المؤهلة للاستهلاك بهدف تحقيق الأرباح فقط". وفي السياق ذاته، قال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي في وقت سابق بأن "مجلس الوزراء قرر حصر استيراد السيارات من قبل الشركة العامة للسيارات من الشركات المصنعة أو وكلائها الإقليميين مباشرة، وشمول السيارات المستوردة من الشركة المذكورة المباعة إلى القطاع الخاص بقرار مجلس الوزراء رقم ٢١٥ لسنة ٢٠٠٩ ، وتوجيه وزارات الدولة ومؤسساتها بأن يكون استيراد حاجتها من المركبات والسيارات عن طريق الشركة العامة لتجارة السيارات".

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الوكالة والمعاملة

الوكالة العامة والخاصة أصبحتا من ضرورات الحياة لأغلب الناس المتعاملين مع الدوائر التقليدية وغير التقليدية ، موفرين بذلك الكثير من المتاعب التي أصبح التكلم عنها مملاً لحد القرف ، كما أنها أي الوكالات تعفي كثيرا من الناس المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من معاناة المراجعة والتأجيل وجدول الصلاحيات الثابت والمتحول منه.

ضمن المعروف ان انسيابية العمل وسلاسته عموماً تصبح عاملاً أساسياً في دورة رأس المال وحركته والعكس صحيح. فعندما يسهل أمر بيع دار او شرائها محدوداً بمدة معينة وتعليمات واضحة وبدون اجتهادات وتأجيلات تتمتع بالحرفية والمهنية العالية تنشط هذه الدورة، اذ تصبح الأملاك لأغراض البيع أو الرهن أو الشراء تجعل الكثير من الراغبين في رهن أو حجز أملاكهم كما تطلب دوائر التسليف أمراً هيناً فإن عجلة الاستثمار سوف تكون أكثر سرعة.

ولذلك فالوكالة العامة المطلقة لا بد أن تكون بديلاً كاملاً عن صاحب الملك. ولكن الظروف الاستثنائية حالت دون ذلك ما جعل المراجعة المزدوجة الوكيل والأصيل أمراً ضرورياً في أحد مراحل المعاملة.

إضافة إلى أن هناك الكثير من الأملاك المهجورة أرضاً أو عقارا، كان السبب الأساسي لإهمالها هو إشكالية الوكالة والأصالة مثل عمليات إزالة الشيوع والتقاسم وغياب بعض الملاك الذين يشكلون عائقاً مهماً في التصرف، وتبقى معلقة ومتروكة أملاكهم ومع تقادم الأيام وتكاثر الورثة.

وهكذا في وكالة السيارات التي أصبحت إشكالية وأيضاً حسب الادعاء أن التزوير كان سبباً.

فعندما يخول أحدهم وهو المشتري للسيارة بموجب وكالة عامة مطلقة بالسيارة.

وتصبح هناك سلسلة الحائز والمالك والوكيل وأنواع الاستمارات والتواقيع، وهذا أيضاً يشكل عائقاً أمام التجارة الداخلية للسيارات مما يصب في خانة التجارة الخارجية، دفعاً لمشاكل الحائز والمالك والوكيل وما بعد ذلك من وفاة وورثة وتبعاتها.

ألا يحسن بوزارة العدل والجهات ذوات العلاقة تنظيم هذه العملية بحيث لا يكون هاجس التزوير هو الذي يحدد اتجاهاتها التي يستثمر فيها الفساد، ويزيد عذاب المواطن، وإطلاق الوكالات من خلال التراسل الالكتروني بين الدوائر المعينة لأنه يقال حتى صحة الصدور أصبح ممكن تزويرها وهذه حلقة لا تنتهي دورتها .

يضاف إلى ذلك إعطاء مكاتب المحامين الحد الأدنى من الثقة بالتعامل معهم بحيث يكون ذلك المكتب وممثله علامة على النظافة من أدران التزوير خصوصاً في المعاملات الكبرى أو المتوسطة والصغرى، تترك لمكاتب التعقيب لأنهم أصبحوا يشكلون شريحة ليست بسيطة ناهيك عن خبرتهم. ويعزز ذلك بتوفير دوائر مريحة للمراجعين نتمنى أن يزورهم مدراؤهم او وزراؤهم ويرون رحلة الصيف والشتاء هناك بين آونة وأخرى، توفيراً للتذمر والنقد المتطرف والحاد على جميع مرافق الدولة لسبب لا يستحق كل ذلك.

في الختام حل هذه الإشكاليات يتم عبر مواجهتها وليس تجميدها أو الهروب منها حيث تظهر جميع نقاطها السلبية والايجابية لتصبح درساً وتجربة ثم اجتيازه وليس مجرد عملية عرقلة لمنعة أو تأخيره على الأقل تكون مساهمة من الجهات المعنية في دفع عجلة الاستثمار.

مؤتمر لاتصالات العراق في اسطنبول

□ ترجمة عبد الخالق علي

أكد وزير الاتصالات بالوكالة ووزير المحافظات السيد تورهان حسن المفتي مشاركته في مؤتمر اتصالات العراق ٢٠١٢ لمجموعة سي دبليو سي، المقرر عقده من ١٢-١٤ تشرين الثاني في اسطنبول، و سيرافق السيد الوكيل الى هذا المؤتمر وفد من كبار المسؤولين من بينهم وكيل الوزارة السيد عامر البياتي .كما يضم الوفد الدكتورة جوان معصوم مستشارة رئيس الوزراء للاتصالات ، و الدكتورة ايمان موسى المحمدي عضوة لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية ، والدكتور صفاء الدين رئيس مفوضية الاتصالات والإعلام بالوكالة، والدكتور علي ناصر علوان نائب رئيس مفوضية الاتصالات والإعلام .

وذكر نوار عبدالهادي ، مدير مشروع المؤتمر في مجموعة سي دبليو سي قائلا " سيركز المؤتمر على خلق و تطوير مناخ استثماري بديل و اجراءات عراقية جديدة لدفع عجلة الصناعة من خلال وضوح الترتيبات و تحفيز الشركات. بالاضافة الى ذلك فان تخمين التطبيقات التقنية الجديدة في الاسواق و التحديات و الفرص التي تواجه الصناعة، ستكون ملامح بارزة يتميز بها المؤتمر ".

بانعقاد المؤتمر في ١٢-١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ في فندق سيلان الدولي في اسطنبول – تركيا، فان اتصالات العراق ستجمع اكثر من ثلثمائة مسؤول حكومي و ابرز شركات تشغيل الاتصالات و توفير الخدمات من جميع انحاء العالم. و لكونه الحدث السنوي الوحيد في قطاع الاتصالات العراقي، فان المؤتمر يوفر ارضية فريدة لمناقشة فرص الاستثمار من اجل توسيع الاعمال في هذه السوق الديناميكية، و يساعد على تحفيز النمو الملموس لصناعة الاتصالات في العراق .

عن: أخبار الأعمال في العراق

خارج الحدود

مصر

تستهدف الاعتماد على الطاقة المتجددة

أكد تقرير أعده خبراء الطاقة المتجددة، أن مصر لديها استراتيجية تستهدف أن تشارك الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠٪ مع حلول عام ٢٠٢٠، وأن الطاقة الشمسية تأتي في مقدمة أولويات قطاع الكهرباء نظرًا للثراء الذي تتمتع به مصر من ثروات طبيعية ووقوعها في نطاق الحزام الشمسي.

واستعرض التقرير الدعم الذي أبداه الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار حيث أشار إلى خطة الشمس المتوسطية التي سيجري تنفيذها في إطار اتفاقية الاتحاد من أجل المتوسط التي سبق وأن أطلقتها (مصر وفرنسا) وتتعلق بوضع إستراتيجية لإقامة مشروعات توليد الطاقة الشمسية في الصحراء المصرية.

ويضيف التقرير أن خطة استغلال الطاقة الشمسية في جنوب المتوسط تستهدف تغطية احتياجات تلك الدول الأوربية من الطاقة الكهربائية من خلال نقلها بين الدول المشاركة بواسطة شبكات تربط كافة الأطراف بين الشمال الإفريقي ودول الاتحاد الأوربي وخاصة إذا ما علمنا أن الربط العربي حقق ما نسبته ٩٠ ٪ في الجانب الآسيوي والإفريقي.

وقال التقرير إن وزارة الكهرباء شرعت في إنشاء عدد من مشروعات الطاقة الشمسية وهي ثلاثة مشروعات لتنفيذها، وهذه المشروعات هي : إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الرياح قدرة ٢٠٠ ميجاوات ، ومحطة شمسية حرارية قدرة ٥٠ ميجاوات بالإضافة إلى محطة ثالثة للخلايا الفوتوفولتية قدرة ٢٠ ميجاوات.

وأشار التقرير إلى مشروع "ديزرتك" الذي تتبناه مجموعة من الشركات الألمانية ويستهدف أيضا استغلال الإمكانات الهائلة من الطاقة الشمسية والرياح المتوافرة في صحراء دول البحر المتوسط لنقلها إلى مستهلكي الطاقة في أوربا وتوفير طاقة كهربائية دائمة لبلدان الشمال الإفريقي والشرق الأوسط والتصدير إلى أوربا.

السعودية

تفوز بعقد قيمته مليار دولار في المغرب

فاز كونسورتيوم تقوده شركة "أكوا باور انترناشونال" السعودية المتخصصة في مجال توليد الطاقة، بعقد قيمته مليار دولار لتأسيس محطة شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ١٦٠ ميغاوات في المغرب، لتكون هذه المحطة هي الأكبر من نوعها في شمال إفريقيا على الإطلاق.

وتملك شركة "أكوا" السعودية ما نسبته ٩٥٪ من الكونسورتيوم الذي سينفذ المشروع، بينما تتوزع الخمسة بالمئة المتبقية على شركات إسبانية وإيطالية متخصصة في قطاع الطاقة.

وتقدمت الشركات المتنافسة على العطاء الذي طرحته الحكومة المغربية، على أساس سعر الكيلوواط الواحد بالساعة، حيث فازت "أكوا" بالعقد على أساس سعر ١,٦ درهم مغربي للكيلوواط، وهو أقل بـ٢٧٪ عن أقرب منافس للشركة. وقال رئيس وكالة الطاقة الشمسية في المغرب، مصطفى باكوري، إن المشروع سوف تبلغ تكلفته نحو مليار دولار، وإن العمل به سيبدأ اعتباراً من نهاية العام الحالي ٢٠١٢ على أن يكتمل في أواخر العام ٢٠١٤. وقال باكوري إن المشروع هو واحد من مرحلتين من المقرر أن تؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية من الكهرباء في مناطق واسعة وقريبة من الصحراء.

أمريكا

الغاء 300 رحلة أسبوعية

أعلنت شركة الخطوط الأمريكية إلغاء ٣٠٠ رحلة أسبوعياً من رحلاتها، وبواقع ١٪ من جدولها، وذلك بهدف تحسين نوعية خدماتها، ورفع نسبة الالتزام بالمواعيد، وهو ما استبعده محلل اقتصادي تحدث لـ"العربية نت" مؤكداً أن أسباباً مالية وراء القرار، لافتاً إلى أن على شركات الطيران العربية الاستفادة من هذا الخفض.

ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن متحدث باسم "أمريكان ايرلاينز" قوله إن الشركة ألغت ٣٠٠ رحلة طيران أسبوعياً لتقليل الإلغاءات في الحجوزات، وللتقليل من تأخير الرحلات وعدم الالتزام بالمواعيد.

وأشارت الصحيفة إلى أن ٥٥٪ فقط من رحلات "أمريكان ايرلاينز" تصل في حدود ١٤ دقيقة من موعدها المقرر، بينما تتعرض نحو ٤٥٪ من رحلات الشركة الى تأخير يزيد على ١٤ دقيقة عن المواعيد المقررة لها والمعلنة.

وقال الكاتب والمحلل الاقتصادي سلامة الدرعاوي لـ"العربية نت": إن "أسباباً مالية هي التي تقف وراء اتخاذ هذا القرار"، مشيراً إلى أن شركات الطيران التي تعاني متاعب مالية تلجأ إلى خفض أعداد الرحلات التي يقل الطلب عليها من أجل خفض الكلف المادية وتقليل الخسائر.

وأوضح الدرعاوي أن الشركات العربية، خاصة الشركات الخليجية الكبرى مثل "طيران الإمارات" و"الخطوط القطرية"، تستفيد من تراجع أداء بعض الشركات العالمية، سواء قامت هذه الشركات العالمية بخفض أعداد رحلاتها أم لم تقم بذلك.

وقال إن الشركات الخليجية تتميز حالياً بتحسّن كبير في أدائها وخدماتها، وذلك بسبب أنها شركات جديدة، وتمتلك أساطيل حديثة من الطائرات، كما أنها تخلصت من التبعية الحكومية وأصبحت تعمل على أسس مهنية، وأسست تحالفات تسويقية مهمة على مستوى العالم.

دبي

670 مليون دولار إستثمارات جديدة في ميناء العين السخنة

أكد سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجموعة موانئ دبي العالمية، أن الشركة ترغب في ضخ استثمارات جديدة تقدر بـ٦٧٠ مليون دولار (نحو ٤ مليارات جنيه) في ميناء العين السخنة في الفترة المقبلة، لكن عدم الاستقرار الأمني يؤخر هذه الخطوة، مشيراً إلى أنهم لن يخرجوا من مصر، كما تردد عقب الإضرابات العمالية الأخيرة، موضحاً أن التزام الإمارات بمصر أبدي، وهناك ثقة في توجهات الحكومة المصرية.

وأضاف بن سليم في تصريحات لصحيفة " أن الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء، قال له الأسبوع الماضي في القاهرة، إن الحكومة تستحوذ على رضاء الشعب المصري، وإن باب الاستثمار مفتوح أمام الجميع، مشيراً إلى أن هذه الثقة والشفافية لم تكن موجودة من قبل في حكومات ما قبل الثورة المصرية، وأنهم شعروا بالارتياح بعد المقابلة.

وتابع أن موانئ دبي هي الشركة الوحيدة في مصر التي قامت بضخ استثمارات بلغت ٦٠ مليون دولار بعد الثورة في ميناء السخنة، وأنها تقوم بدور اجتماعي وتنموي في المنطقة.

وأوضح سلطان، الذي يدير ٦٠ ميناء حول العالم، من بينها ميناء العين السخنة، أن الشركة استجابت لمطالب العمال بالرغبة في عودة الاستقرار لمصر في أسرع وقت، معتبراً أن هذه الفترة تعتبر فترة مخاض وستكون مصر دولة قوية في جذب الاستثمارات.

وأكد أن مصر من الأسواق الواعدة في الاستثمارات، وتستطيع بأقل الإمكانيات أن تكون مركز صناعة عالمياً بمركزها المتميز في وسط العالم، ولكن هذا يحتاج إلى تضافر جهود الجميع وتوقف المظاهرات والإضرابات الفئوية وعودة الاستقرار الأمني في أسرع وقت، واستمرار الشفافية التي تحدث بها معنا رئيس الوزراء المصري.